

حقائق الاقتصاد النقدي والإسواق المالية

تطورت النقود عبر التاريخ من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، وتطور معها الدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية، لذلك فليس من المبالغة القول إن النظام الاقتصادي الحديث يطلق عليه تسمية النظام الاقتصادي النقدي.

المحور الأول: المقايضة

اعتمد الفرد لأشباع حاجاته على مبادلة ما يفيض لديه من منتجات بالسلع والخدمات التي هو بحاجة إليها وذلك قبل ابتكار النقود كوسيط للتبادل، وبدأت هذه الأخيرة تتطور إلى أن وصلت لما هي عليه الآن.

أولاً- المقايضة وعيوبها

مرت عملية التبادل بعدة مراحل، مثلت المقايضة أولى هذه المراحل، غير أنه تم التخلي عنها نتيجة العيوب التي جعلتها غير قادرة على مسيرة التطورات الحاصلة في الحياة الاقتصادية.

أ- مفهوم نظام المقايضة:

مع تقدم الفنون الإنتاجية، تمكن الإنسان من أن يتعدى المرحلة التي كان إنتاجه فيها يكفي بالكاد لحفظ حياته، وانتقل إلى مرحلة جديدة أصبح فيها إنتاج الفرد أكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجته. فارتفع مستوى الإنتاجية يؤدي غالباً إلى تحقيق فائض في السلعة المنتجة يتجاوز الحاجة الخاصة لتلك الجماعة، وفي نفس الوقت إلى نقص في السلعة الأخرى التي تحتاجها هذه الجماعة، ويعجز جهازها الإنتاجي عن توفيرها بالقدر اللازم لاحتياجاتها، ويقابل ذلك جماعة أخرى تتخصص في إنتاج سلعة، أو مجموعة من السلع، محققة بذلك فائضاً فيها، ومحتاجة في نفس الوقت إلى سلع أخرى. ومن هنا نشأت المبادلات الاقتصادية في صورتها الأولى، أي مبادلة فائض كل جماعة بفائض الجماعة الأخرى، ويطلق على عملية المبادلة العينية هذه المقايضة.

ومن هنا يعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية، وهو نظام بدائي بسيط، كان يعتمد عمله بصورة أساسية على مبادلة سلعة ما، فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى.

كما يفترض هذا النظام تزامن عملية البيع والشراء، فالذي يبيع سلعة فائضة عن حاجته، يشتري مقابلها سلعة أخرى في نفس الوقت، مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين.

هذا الشكل البسيط من المبادلة كان يلبي في وقته الحاجات البشرية، بسبب بساطتها وعدم تنوعها، واقتصار مهارات الأفراد على أساسيات معينة، كما كانت الرغبات الإنسانية لا تتجاوز الحاجات الأساسية للإنسان، وهذه الحاجات لم تتطلب آنذاك تعقد في حجم أو شكل المعاملات الاقتصادية بين الأفراد، بل أن بدائية وسائل الاتصال (اللغة- الإشارة- الكتابة) سهل من قبول الأفراد لمبادلة السلع ودون اعتبار لخسارة طرف وريح الآخر.

وفي الأخير يمكن تعريف المقايضة على أنها "تلك العملية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات ببعضها البعض دون استخدام النقود في عملية التبادل."

إن المقايضة تعني أن يتخلى أحد الأفراد عن الفائض من السلعة أو السلع التي ينتجها هو ويحتاجها غيره مقابل الحصول على سلعة أو سلع أخرى يحتاجها وينتجها ذلك للغير. وتظهر ملامح هذا النظام من خلال إثارة بعض النقاط التالية :

- إن المبادلة كانت تتم عينيا بمعنى أن يتم تبادل سلعة بسلعة دون استخدام قيمة
- إن المبادلة كانت تتم مباشرة بمعنى أنها تتم بين شخصين كل منهما ينتج سلعة معينة يستهلك جزءا من إنتاجه ويفيض عنه جزء آخر يبادل به مع الشخص الآخر.
- هذا النظام في صورته البدائية يفتقر إلى الوساطة .
- يفترض النظام أن السلعتين محل التبادل يوجد تناسب بينهما من حيث قيمتها وأهميته بالنسبة لطرفي التبادل.

ويمكن ان نوضح من خلال الجدولين التاليين الكيفية التي من خلالها تتم عملية المقايضة، وذلك بافتراض 05 قبائل و 05 سلع فقط

الجدول رقم 1-1: بيان بفائض السلع لدى القبائل الخمس

القبيلة	السلعة الفائضة	الكمية	الوحدة
1	قمح	كيس	200
2	الجلد	العدد	100
3	سمك	صندوق	100
4	خشب	قطعة	600
5	حليب	وعاء	600

و يظهر من خلال الجدول 1-1 أعلاه ان القبائل الخمس كل منها لديها فائض في السلع بالمقادير التالية على الترتيب : 200 كيس من القمح، 200 قطعة من الجلد، 100 صندوق من السمك، 600 قطعة خشب، 600 وعاء حليب.

الاستاذ / شريف صلاح الدين

الجدول رقم 1-2 بيان بفائض السلع لدى القبائل الخمس

المجموع	الباقى بعد المقايضة	5	4	3	2	1	المشتري
							البائع
200	00	40	50	50	60	-	1
100	00	20	20	20	-	40	2
100	10	15	25	-	20	30	3
600	40	140	-	120	100	200	4
600	00	-	150	250	200	00	5

يشير الجدول 1-2 اعلاه إلى الكيفية التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات بين القبائل الخمس وفق أسلوب المقايضة، حيث تمثل أسطره مبيعات كل قبيلة من السلعة الفائضة لديها، في حين تدل أعمدة الجدول نفسه على مشتريات كل قبيلة من السلع التي تزيد عن حاجة القبائل الأخرى. وعلى سبيل المثال بملاحظة السطر الأول يتبين لنا أن القبيلة الأولى يفيض لديها 200 كيس من القمح حيث تباع منه 60 كيسا للقبيلة الثانية و50 كيسا للقبيلة الثالثة، ومثله للقبيلة الرابعة و40 كيسا للقبيلة الخامسة. في المقابل يتضح من العمود الأول أن هذه القبيلة - الأولى - تحصل على 40 وحدة من الجلد، و30 صندوقا من السمك، و200 قطعة من الخشب، بينما لم تطلب أي وعاء من الحليب وبنفس الطريقة يمكن قراءة الأعمدة والأسطر المتبقية.

ب- عيوب المقايضة:

بالرغم من انه لا يمكننا إنكار الدور الهام الذي كان نظام المقايضة يقوم به في وقت اتسم بمحدودية الفائض من الإنتاج ومحدودية المنتجات المتاحة وبساطة المجتمعات الإنسانية وبساطة حاجاتها. لكن مع تطور النشاط الاقتصادي للبشرية الناشئ عن استخدام وسائل وطرق إنتاجية جديدة وظهور الملكية الخاصة والتخصص في العمل ازداد الفائض من المنتجات وتنوعت أشكالها وازداد عددها. الأمر الذي أصبح معه النظام التجاري القائم على المقايضة قاصرا عن لعب دوره في تسهيل التبادل التجاري، وذلك للنقائص والعيوب التي اتصف بها نظام المقايضة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- صعوبة تحقيق التوافق المزدوج في الرغبات:

في سوق المقايضة يصعب ضمان تطابق رغبات البائعين والمشتريين بمعنى آخر يصعب توافر الرغبات المشتركة أو المتوافقة بين الأطراف المتبادلة للسلع والخدمات، وهذه الصعوبة لا تنحصر في عدم توافر الرغبة لدى الطرفين المتبادلين للسلع، من حيث قيمة وكمية ونوع أو جودة السلع وشروط التسليم والتسلم، بل يتعدى الأمر إلى أكثر من ذلك، إذ أن هناك نوعا من السلع لا يمكن تجزئتها كالحیوانات مثلا، والتي لا يمكن لصاحبها إلا أن يبحث عن سلعة أو مجموعة معينة ومحددة من السلع المساوية نسبيا من

حيث القيمة لقيمة سلعته، ويجد صعوبة في إيجاد الطرف الراغب والقادر على مبادلتها وفق رغبته، وما معه من سلع

عزيزي الطالب تأمل فقط لو كانت لديك شاة وأردت أن تستبدلها بجلد ودواء وجبن... من المؤكد انه حتى وان وجدت شخصا يحتاج لشاة فليس من السهل ان تجد شخصا يحتاج شاة وفي نفس الوقت لديه هذه السلع الثلاث مجتمعة، وهذا على اعتبار ان قيمة الشاة عندما تكون حية تختلف عن قيمتها كلحم مثلا. ولذلك: سيحتاج مالك الشاة الى بذل وقت وجهد كبيرين لايجاد شخص يتوافق معه في هذه الرغبة وبهذه السلع.

2- عدم توفر وحدة حساب عامة ومشاركة تقاس بها أثمان السلع والخدمات :

في ظل نظام المقايضة يجب تحديد قيمة كل سلعة إلى جميع السلع الأخرى، وفي حالة تنوع السلع وكثرتها، مما يعني آلاف الأسعار المختلفة لهذه السلع مع بعضها البعض، وهذه مسألة مرهقة وغير عملية وغير دقيقة، إذ أن قيم الأشياء في ظل نظام المقايضة لا يكون لها مقياس ثابت معروف، بل تقاس قيمة الشيء بما يساويه من أي شيء آخر يمكن أن يستبدل به، وبذلك يكون لقيمة كل شيء عدد من المقاييس يساوي عدد الأشياء الأخرى.

وهذا يعني أن سعر كل سلعة يتم التعبير عنه ضمن إطار السلع الأخرى فمثلا سعر كيس القمح يساوي ثلاثة أكياس من الأرز، وكيس الأرز يساوي كيسين من السكر، إذا كيس القمح يساوي ستة أكياس من السكر 2. وهكذا... يتم احتساب باقي السلع.

فإذا رجعنا إلى الجدولين رقم 1-1 و 1-2 نجد أنها تحتاج إلى 10 معدلات للتبادل وذلك كما يلي:

الجدول 1-3: معدلات للتبادل

4 معدلات	معادلة تبادل القمح مع الجلد	جلد	قمح
	معادلة تبادل القمح مع السمك	سمك	قمح
	معادلة تبادل القمح مع الخشب	خشب	قمح
	معادلة تبادل القمح مع الحليب	حليب	قمح
3 معدلات	معادلة تبادل القمح مع السمك	سمك	قمح
	معادلة تبادل القمح مع الخشب	خشب	قمح
	معادلة تبادل القمح مع الحليب	حليب	قمح
معدلين	معادلة تبادل القمح مع الخشب	خشب	قمح
	معادلة تبادل القمح مع الحليب	حليب	قمح
معدل	معادلة تبادل القمح مع الحليب	حليب	قمح

الاستاذ / شريط صلاح لبيسي 4

هذا في حالة وجود خمس 05 سلع فقط، غير أن الأمر يزداد صعوبة في الواقع العملي لأنه توجد آلاف أو ملايين السلع و الخدمات وبالتالي فإنه يصبح من الضروري معرفة معدل التبادل بين كل من السلع على حدى و السلع و الخدمات الأخرى.

إن عدد معدلات أو نسب التبادل الواجب معرفتها يساوي عدد التوفيقات الممكن الحصول عليها من كل السلع المطروحة للتبادل. إذا كانت كل مجموعة (توفيقية) فيها يتكون من سلعتين فقط فإن النسبة تكون كما يلي:

حيث تقرأ $n:n-1$: عامل (عدد السلع)

$$C_n^2 = \frac{n!}{2!(n-2)!}$$

وبالاختصار الرياضي لهذه العلاقة إلى العبارة البسيطة:

$$C_n^2 = \frac{n(n-1)}{2}$$

حيث n هي عدد السلع الداخلة في التبادل

وإذا طبقنا المثال السابق لـ خمس سلع متوافقتين اثنين فإن عدد التوفيقات سيكون $10 =$

$$C = 5(5-1)/2 = 5 \times 4 / 2 = 20/2 = 10$$

وإذا كانت هناك 100 سلعة تدخل في التبادل فإن عدد نسب المقايضة التي يكون من الضروري

$$C_{100}^2 = \frac{100(99)}{2} = 4950$$

حسابها:

إذن سيكون على الشخص الذي يبادل أن يعرف 4950 معدل تبادل لـ 100 سلعة وهذا أمر عسير،

ولم يحد من هذه الصعوبة إلا ظهور النقود.

3- عدم قابلية السلع للتجزئة:

قد تحول صعوبة وأحيانا استحالة تجزئة أنواع عديدة من السلع من إنجاز المقايضة، فقد يرى مربي الماشية الذي يرغب في الحصول على قمح أن رأسا من ماشيته تساوى خمسين كيلة من القمح. وإذا كان هو لا يحتاج إلا إلى خمس عشرين كيلة من القمح، فكيف تتم عملية المقايضة وما يحتاجه من القمح لا يساوى إلا نصف رأس من الماشية وهى لا تقبل التجزئة وهكذا، فالصعوبة الثالثة من صعوبات المقايضة هي عدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

4- عدم وجود وسيلة لاختزان قيمة السلعة:

ويعني ذلك عدم قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالقوة الشرائية الموجودة بالسلعة، ويعود ذلك إلى أن بعض السلع في ظل نظام المقايضة لا يمكن خزنها أما لصعوبة تخزينها أو بسبب تكلفة تخزينها والوقت والجهد المستثمر لذلك.

الاستاذ / شريف صلاح / لـ 5

فإذا أراد شخص أن يدخر جزءاً من إنتاجه ليستهلكه أو ليبدله بغيره من السلع في المستقبل فلا بد أن يحتفظ به في صورة سلعية، ولكن كثيراً ما لا يستطيع الفرد ذلك، لأن السلعة التي ينتجها قد يصعب تخزينها، فقد تكون سلعة زراعية ربما يصيها التخزين بالتلف أو العطب أو تنقص قيمتها، وقد يؤدي به إلى أن يندفع في استهلاكها بسرعة أو أن يقوم بمبادلتها بسلعة أخرى قد لا يكون بحاجة إليها أو قد يقبل شروطاً للمقايضة ما كان ليقبلها لو كانت سلعته قابلة للتخزين لفترة طويلة ومن هذا يتضح صعوبة تخزين بعض السلع نتيجة لصعوبة نقل هذه السلع من مكان لآخر كذلك

5- عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل أو الادخار:

في ظل نظام المقايضة نجد أيضاً صعوبة عند وجود عملية دفع مؤجل، فإذا أعطى منتج الصوف إنتاجه من الصوف إلى منتج القمح، ثم تعهد منتج القمح بتقديم القمح سداداً للصوف ولكن في فترة زمنية مستقبلية، فإن هناك عديداً من المخاطر تنشأ في هذه الحالة، فإنه من المحتمل أن تزداد قيمة إحدى السلعتين أو تنخفض، وبالتالي يتحمل واحداً من المتعاملين خسارة في هذه الحالة، كذلك قد يحدث أن تتلف السلعة التي سيتم الدفع 12 d لو تدهورت جودةً بسبب الاحتفاظ بها لأوقات طويلة.

الاستاذ / سري صالح العيسى